

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أمل عيتاني

زياد الحسن

علي هويدي

محمود حنفي

معين مناع

نافذ أبو حسنة

طبعة مزبدة ومنقحة



الفصل الخامس

**اللاجئون الفلسطينيون في لبنان:
مشاريع التسوية وآفاق المستقبل**

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: مشاريع التسوية وآفاق المستقبل

معين مناع*

مقدمة:

في عصر الحريات وحقوق الإنسان، بدأت تتزايد الضغوط الأمريكية على القيادة السياسية الفلسطينية، وعلى الحكومات والدول التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين. والهدف من هذه الضغوط، هو تغيير الهوية الوطنية للاجئين الفلسطينيين؛ ليصبح اسم اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا إلى الأردن: أردنيين، والذين هُجّروا إلى لبنان: لبنانيين، هذا إن بقوا في لبنان. أما إن أُجبروا على هجرة جديدة إلى بلد إسكندنافي مثلاً، فإن اسمهم سيكون دنماركيين أو سويديين. وليصبح اسم الفلسطينيين الذي بقوا في فلسطين بعد أن احتلتها العصابات الصهيونية والقوات الإسرائيلية، سنة 1948: إسرائيليين.

أما فلسطين فهي ما تبقى من أراضٍ انسحبت منها "إسرائيل" بعد احتلالها سنة 1967، وباتت ضمن مسؤولية السلطة الفلسطينية؛ وبالتالي يكون من بداخلها فقط هم الفلسطينيون.

لم لا؟ وقد اعترفت السلطة الفلسطينية، بموجب وثيقة ستانفورد Stanford Document، التي وقعها نبيل شعث، واعتمدت رسمياً، على اعتبار أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة، فلسطين. أما الأراضي التي بقيت تحت سيطرة "إسرائيل"، بما فيها الأراضي التي احتلتها سنة 1948، اعترفت بتسميتها "إسرائيل"¹. وعليه، فإنه بحسب هذا المنطق يمكن القول إن الفلسطينيين فقط هم الذين في فلسطين، والذين في "إسرائيل" هم إسرائيليون.

لا شك أن هذه النهاية لا يقبل بها اللاجئون الفلسطينيون، سواء أولئك الذين داخل فلسطين التاريخية، أو الذين هم في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، أو حتى ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا وشُردوا من بيوتهم وممتلكاتهم وبلداتهم.

* باحث فلسطيني في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت.

لكن النظر في مسيرة القرارات الدولية الطويلة، والمشاريع الأمريكية التي باتت مستعجلة في تفتيت قضية اللاجئين وتذويبها، إضافة إلى الإجراءات والخطوات الإسرائيلية، مع ما يصاحبها من صمت أو تخلٍّ عربي، وانتهاءً بما آلت إليه استعدادات القيادة الفلسطينية الرسمية، نجد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين باتت على مفترق طرق؛ وخصوصاً، قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين تجتمع عليهم مختلف المخاطر: السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية. فواقعهم الذي بات يتسم بالضعف، يتأثر ببيئة الدولة اللبنانية التي تعيش، هي أيضاً في هذه المرحلة، تحت المجهر الأمريكي بفعل القرار الدولي 1559، وما يتبعه من قرارات دولية، التي سيكون لها تأثير في مستقبل لبنان السياسي، وشكل العلاقة بين طوائفه ومذاهبه المتنوعة، والمتباينة الولاء والانتماء.

ولكي نستشرف مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، نعرض تطور قضيتهم، بوصفهم جزءاً من قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما سنستعرض مسيرة وضعهم في لبنان بشكل خاص، وذلك بحسب المراحل التالية:

أولاً: منذ نكبة 1948 وحتى نكسة 1967:

في البداية، لا بدّ من الإشارة إلى أن بريطانيا أقدمت على احتلال فلسطين سنة 1918، وكان عدد اليهود المقيمين فيها لا يزيد عن 55 ألف نسمة سنة 1918، أي بنسبة لا تتجاوز 8% من إجمالي عدد الفلسطينيين، وتضاعف عدد اليهود من خلال الهجرة التي رعتها وحمتها بريطانيا إلى أن بلغوا حوالي 650 ألف نسمة، أي بنسبة 31.7% من عدد السكان، ولم يتمكنوا من الحصول سوى على نحو 6.5% من مساحة فلسطين بحلول سنة 1948.²

بعد أن انتهت أحداث الحرب العالمية الثانية استغل اليهود مذابح هتلر ضدّهم، وضخموها حتى حصلوا على دعم الحزبين الأمريكيين؛ الجمهوري والديموقراطي، وتعاطف الرئيس الأمريكي هاري ترومن Harry Truman معهم، الذي مارس ضغطاً كبيراً على هيئة الأمم المتحدة. فأقرّت في 1947/11/29، قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين؛



الدولة العربية على مساحة 42.8% من أرض فلسطين ويسكنها 725 ألف عربي، و10 آلاف يهودي. وتكون الدولة اليهودية على مساحة 56.74% وسكانها 498 ألف يهودي، و497 ألف عربي³.

مع ذلك، وبعد أن انتهت أحداث حرب 1948، التي أسفرت عن احتلال القوات الإسرائيلية لما يقارب 77% من مساحة أرض فلسطين، لم تبادر القوى الكبرى إلى إلزام قوات الاحتلال باحترام الحدود التي رسمها قرار التقسيم، ولكن على العكس، أقدمت على فرض هدنة على مصر، والأردن، وسورية، ولبنان، على الخطوط التي وصلت إليها القوات الإسرائيلية، كأنها حدود دولية، وبالتالي تعدّ جزءاً من الكيان.

إذن، هكذا استولت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلية على أرض فلسطين، وهكذا شرّدت أهلها الذين تحولوا إلى لاجئين. وبهذا الانحياز والتعاطف، تعاملت القوى الكبرى والمجتمع الدولي مع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، مع أن ذلك تمّ على حساب الشعب الفلسطيني.

لذلك، سنتحدث عن واقع المجتمع الدولي، وكيف تعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين بوصفها جزءاً من القضية الفلسطينية. في يوم نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين، كان المجتمع الدولي قد دخل لتوه مرحلة الحرب الباردة، بين المعسكر الغربي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفييتي السابق. وكانت غالبية الدول العربية ما زالت تترجح تحت نير الاحتلال، مما صعّب عليها القيام بأي دور فاعل لمواجهة المشروع الصهيوني، فضلاً عن أن يكون لديها الحد الأدنى من القدرة على تمرير أي قرار دولي يخدم الحقوق الفلسطينية.

وبعد أن بدأت الدول العربية تأخذ استقلالها، توزعت تبعيتها بين المعسكرين الدوليين القائمين، وبالتالي تمّ تشتت تأثير دول العالم العربي. مما عني أن المصالح العربية بقيت بعيدة عن التقدير والمراعاة. خصوصاً وأن القرارات الدولية كانت وما زالت، تمثل حاصل وزن مصالح ونفوذ اللاعبين لأي من قوى المعسكرين.

في هذا السياق، تمّ التعامل مع القضية الفلسطينية عموماً، ومع قضية اللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص. ففي 14/5/1948، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 138، الذي كلفت بموجبه لجنة مؤلفة من ممثلين عن الولايات المتحدة

وفرنسا وتركيا، لتتابع مهام الوسيط الدولي الكونت برنادوت Bernadotte وأعماله، ولكي تضع التصورات المناسبة للتعامل مع نتائج احتلال فلسطين؛ فتوافقت اللجنة على تكليف وسيط دولي يعهد إليه تأمين القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة سكان فلسطين، وتشجيع إيجاد تعديل سلمي في مستقبل وضع فلسطين⁴. فتمّ تكليف السويدي الكونت برنادوت، الذي قدّم تقريره للأمين العام للأمم المتحدة، قبيل أيام من اغتياله على يد مجموعة من عصابة شتيرن الصهيونية Stern Gang في 17/9/1948⁵، لعلمها المسبق بمضمون تقريره، الذي ترفضه بشكل حاسم، وليمارسوا نوعاً من الضغط على المنظمة الدولية من أجل تعديل موقفها؛ فتراعي مصالح الكيان الصهيوني الوليد وطموحاته، تمهيداً لتكون فلسطين الوطن القومي لليهود، وتكون خالية ممن سواهم، حتى لو كانوا أصحاب الأرض الشرعيين.

جاء بعد ذلك تقرير الأمين العام مؤكداً باسم الأمم المتحدة على "حقّ الناس الأبرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الحرب وعمليات الإرهاب التي رافقتها، في العودة إلى ديارهم، على أن تدفع تعويضات مالية عن الممتلكات لغير الراغبين في العودة"⁶. فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على هذا التقرير، القرار 194 الذي صدر في 11/12/1948، الذي يدعو إلى "وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة، وتكليف لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين"، مهمتها: "العمل على إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والسعي لإعادة تأهيلهم من جديد اقتصادياً واجتماعياً، وإقرار دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة..."⁷.

كما أعدت اللجنة بروتوكول لوزان Lausanne Protocol في 26/4/1949، الذي أكدّ "وجوب عودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأموالهم، وحقّ تعويض من لا يرغب بالعودة"⁸؛ فقبلت "إسرائيل" التوقيع على البروتوكول، لأنه كان يمثل شرط الأمم المتحدة لقبول عضويتها في المنظمة الدولية. وبعد أن تمّ لها ذلك، وقُبلت عضويتها في منظمة الأمم المتحدة، تراجعت عن التزامها تجاه بروتوكول لوزان، وتكررت لمقررات اللجنة فرفضت تنفيذ شروطها، الأمر الذي اضطر لجنة التوفيق الدولية Conciliation Commission لإعلان فشل مؤتمر لوزان Lausanne Conference⁹. مما يعني أن مبرر قبول الأمم المتحدة بانضمام "إسرائيل" إلى عضويتها، لم يتحقق ولم تنقيد به "إسرائيل"، ولم يتمّ تنفيذه لغاية هذا التاريخ. مع العلم أن القرار 194 قد تمّ التأكيد



على ضرورة تنفيذه من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من 110 مرات¹⁰، خلال الـ 55 سنة التي تلت صدوره، أي إن "إسرائيل" التي ضمنت لها الأمم المتحدة وجوب قيامها فوق الأراضي التي نصّ عليها قرار التقسيم، أي فوق الأراضي الفلسطينية التي احتلتها سنة 1948، ترفض تنفيذ قرارها رقم 194، وغيره من القرارات الدولية التي تدعوها لقبول عودة كل اللاجئين الفلسطينيين، الذين يرغبون بالعودة إلى ديارهم. ومع ذلك استمرت "إسرائيل" في عضوية الأمم المتحدة.

وفي 1950/12/11 صدر قرار الجمعية العامة رقم 394، الذي طلب من لجنة التوفيق إنشاء مكتب، يتخذ كافة التدابير لتقدير التعويضات المنصوص عليها في القرار 194 ودفعها؛ فقام المكتب بتقدير كافة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي تركها اللاجئين الفلسطينيون، وكانت النتيجة أن عدّتها اللجنة "ديناً للاجئين الفلسطينيين على الحكومة الإسرائيلية"¹¹.

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة همرشولد Hammarskjold في 1959/6/15 مشروعاً، دعا فيه إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم، عبر مساعدة الدول التي يتواجدون فيها اقتصادياً. "فرضه الفلسطينيون على المستويين الرسمي والشعبي، واحتجّوا عليه من خلال مؤتمر عقد لهذا الغرض في بيروت في 1959/6/26، معتبرين أن هذا المشروع سوف يؤدي -بحسب وجهة نظرهم- إلى تذويب الفلسطينيين في اقتصادات الشرق الأوسط"¹².

قسّمت المقررات والمشاريع الدولية القضية الفلسطينية إلى مستويين:

الأول: يهتم بتعويض اللاجئين وإغاثتهم وإعادة تأهيلهم. وهو ما قامت به الأنورا، التي تأسست بقرار من الأمم المتحدة في 1949/12/8 لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين المحتاجين ممن فقدوا بيوتهم وأرضهم وأسباب معيشتهم.

والثاني: يتعلق بالأرض وأسلوب "تعديل" مستقبلها؛ حيث قُدّمت الكثير من المشاريع. وكان من ضمنها مشروع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون فوستر دالاس John Foster Dulles في 1950/8/26، الذي اقترح فيه أحد حلين لقضية اللاجئين الفلسطينيين، هما: "إما بعودة بعضهم إلى وطنهم الأصلي، ضمن حدود الممكن بحسب الإرادة الإسرائيلية، وإما بتوطينهم في المناطق العربية التي يقيمون فيها منذ رحيلهم عن بلادهم..."¹³.

وهناك المشروع الذي أعدّه جوزيف جونسن، رئيس مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي Carnegie Endowment for International Peace، بتكليف من الحكومة الأمريكية، إلى لجنة التوفيق الدولية في 1962/10/2، ليزيد من وضوح التوجه الأمريكي وتحديده، حيث اقترح فيه: "... إعطاء كل رب أسرة من اللاجئين الفلسطينيين فرصة الاختيار الحرّ، وبدون أي ضغط خارجي من قبل أي مصدر كان، بين العودة إلى فلسطين أو التعويض، إذا رفض العودة، ... ولإسرائيل الحقّ بإجراء كشف أمني على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه..."¹⁴، مما يعني ضمناً جعل إمكانية العودة لأي لاجئ مرهونة بالموافقة الإسرائيلية. هذه الموافقة التي أعلنت "إسرائيل" بأنها غير مستعدة لإعطائها لأي لاجئ فلسطيني يرغب بالعودة إلى بلده. لذلك كان نصيب هذا المقترح أيضاً، الرفض الإسرائيلي الرسمي، الذي جاء على لسان جولدا مائير Golda Meir، وزيرة الخارجية الإسرائيلية، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1962¹⁵.

وبعد انتهاء حرب 1967 التي هزمت فيها القوات الإسرائيلية الجيوش العربية، ظهر مشروع الولايات المتحدة الأمريكية لحلّ النزاع العربي - الإسرائيلي، وقضية اللاجئين الفلسطينيين في خطاب الرئيس جوزيف جونسون Joseph Johnson في 1967/6/19، بعد أن ناقش مقترحاته في لقاء قمة مع وزير الخارجية السوفييتي اليكسي كوسيجن Alexey Kosygin. جاء فيه: "لا بدّ من حلّ مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً" محدداً سبيل تحقيق الحلّ العادل بقوله: "لذلك لا بدّ أن توجه دول المنطقة جهودها، من أجل رفع الظلم، الذي لحق بهؤلاء الناس"¹⁶. وكأنه يوجه خطابه إلى دول المنطقة التي يجب عليها أن توفر الحلّ العادل، وليس "إسرائيل". أي أن خطاب الرئيس الأمريكي قد أضاف توضيحاً جديداً، يتعلق بوجود تحمل دول المنطقة، المستضيفة للاجئين، جزءاً من مسؤولية رفع الظلم عن هؤلاء الناس، وتحقيق العدالة.

وفي 1967/11/22، أصدر مجلس الأمن الدولي Security Council القرار 242، الذي يدعو فيه إلى "تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين"¹⁷. فإن كان القرار 194 يدعو إلى وجوب العودة، أو التعويض لمن لم يرغب، فإن هذا القرار يدعو إلى تسوية، والتسوية لا تأتي بالضرورة بحلّ وسط، أو بحلّ عادل، حتى ولو كان هذا العدل نسبياً، وإنما غالباً ما تأتي النتيجة لصالح ميزان القوة، وتراعي مصالح ورغبات الطرف الأقوى، وليس بالضرورة الطرف صاحب الحقّ والشرعية. ثم إعطاء القرار صفة التسوية عاجلة، وليست عادلة؛ لأنها تسوية إنسانية ذات طبيعة إغاثية.



ومن جهة أخرى فقد هيمنت الأنظمة العربية، وخصوصاً مصر، على مسار القضية الفلسطينية خلال الفترة 1948-1967. وتعاملت مع قضية فلسطين باعتبارها قضية تحرير وليس قضية لاجئين. غير أن الشخصية الوطنية الفلسطينية أخذت بالظهور الفعلي مع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964. ولم تبدِ أيّاً من الدول العربية تجاوباً مع المشاريع أو القرارات الدولية التي كانت تصدر على هذا النحو، ولم يشذّ عن هذه القاعدة سوى الرئيس التونسي بورقيبة، الذي أعلن في 1965/4/21، مشروعاً دعا فيه إلى: تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي على أساس قرار التقسيم، "ويعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة"¹⁸.

أما لبنان، الذي يتشكل من أكثر من ثلاث عشرة طائفة ومذهب، والذي تمّ تركيب نظامه السياسي بكثير من الحساسية والحذر؛ فقد اتخذت كافة مكوناته الطائفية والسياسية موقف إجماع وطني في رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين، خاصة وأن المؤسسة اللبنانية الحاكمة، تنظر إلى اللاجئين الفلسطينيين، ومنذ وصولهم إلى لبنان، على أنهم "تهديد للتوازن الدقيق بين المسلمين والمسيحيين، ومن ثم للاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد"¹⁹.

وبما أن لبنان معنيّ بالتعامل مع احتياجات اللاجئين الإنسانية، وتطورات قضيتهم على المستوى الدولي؛ فقد شكّلت الحكومة اللبنانية إدارة شؤون اللاجئين في 1959/3/13، أي بعد أحد عشر عاماً على هجرة اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان، جعلت مهمتها "التنسيق مع وكالة الإغاثة الدولية"²⁰، استجابة للتوجه الدولي الذي أوكل مهمة رعاية شؤون اللاجئين للوكالة، إضافة إلى مهمة التنسيق والتعاون مع الحكومات المحلية.

وفي المقابل كانت الحكومات اللبنانية المتعاقبة متجاوبة مع القضية الفلسطينية تماشياً مع حالة الإجماع العربي، ومثال ذلك تأييد رئيس مجلس الوزراء اللبناني، الدكتور عبد الله اليافي، في بيان حكومته الوزاري في 1966/4/27، "حقّ شعب فلسطين بالعودة إليها دون ما قيد أو شرط"²¹.

ثانياً: منذ 1968 وحتى حرب 1973:

استقبلت دول المنطقة هذه المرحلة، وهي ما زالت تعاني من تبعات نكستها، أمام القوات الإسرائيلية التي احتلت شبه جزيرة سيناء من مصر، ومرتفعات الجولان من سورية، كما احتلت ما تبقى من الأراضي الفلسطينية؛ أي الضفة الغربية، وقطاع غزة.

انطلاقاً من هذا الواقع قدّمت جارتا فلسطين؛ مصر عبر رئيسها القومي البارز جمال عبد الناصر، والأردن عبر ملكها الحسين بن طلال، الذي تستقبل بلاده العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، في 1968/4/10 مشروعا، اعترفتا بموجبه "بسيادة واستقلال جميع بلدان المنطقة [بما فيها إسرائيل] وقبول حلّ عادل لمشكلة اللاجئين العرب". لكن الحكومة الإسرائيلية سارعت إلى رفضه على لسان رئيسة مجلس وزرائها جولدا مائير. حيث كان التوضيح المصري لمفهوم الحلّ العادل، يفتضي "إقرار الحقوق المشروعة والمقدسة للشعب الفلسطيني" أي المشروعة وفق القرارات الدولية، بما لا يتعارض مع عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هُجروا منها، أو منعوا من العودة إليها. كما دعا التوضيح الأردني إلى "... تحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة"، وطالب بوجوب "أن يمارس اللاجئين الفلسطينيون حقهم في العودة إلى ديارهم أو التعويض عليهم"²²، أي القبول بكل ما ورد في القرارات الدولية، التي تعطي الحرية للاجئين الفلسطينيين في ممارسة حقهم في الاختيار.

وعلى أي حال فإنّ التصور الإسرائيلي لمفهوم الحلّ العادل لم يتأخر كثيراً؛ فقدم وزير الخارجية أبا إيبان Abba Eban إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروعا في 1968/10/8. يدعو فيه إلى عقد مؤتمر لدول الشرق الأوسط تشارك فيه الدول التي تسهم في إغاثة اللاجئين، ووكالات الأمم المتحدة المختصة؛ بهدف وضع خطة خمسية لحلّ مشكلة اللاجئين على أساس "دمجهم في البيئات التي يقيمون فيها..."²³، وإذا كانت هناك أية تكاليف، فإنّ وكالات الأمم المتحدة المعنية، هي التي سوف تتولى تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المهمة، من خلال الميزانيات التي تقدمها الدول التي تسهم في إغاثة اللاجئين. وليس مهماً عندئذٍ لو كانت نتيجة الحلّ تتجاوز رغبة اللاجئين أنفسهم وإرادتهم، وكانت متكرة لحقوقهم الفردية المتمثلة في معاناتهم وممتلكاتهم، والجماعية المتمثلة بسيادة واستقلال بلدهم.



وفي 1973/10/22 أصدر مجلس الأمن القرار 338، إثر حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، دعا فيه إلى البدء الفوري بتنفيذ القرار 242 بجميع أجزائه، الذي وافقت عليه "إسرائيل" مع شيء من التحفظ، ولكنها لم تنفذ أي جزء منه. ورفضته يومها منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدة على حق الشعب الفلسطيني "في تقريره، بنفسه، مصيره على أرضه". كما رفضت أي قرار أو مشروع لا يعترف، أو يدعم تحرير فلسطين، وعودة أهلها إليها، مؤكدة ما ورد في ميثاقها، أن "العودة مرتبطة بالتحرير الشامل"²⁴. أي أن المنظمة كانت لم تزل لغاية ذلك التاريخ تتعامل مع القضية كونها قضية واحدة من دون أي تجزئة أو تفصيل، على اعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية تحرير وليست قضية لاجئين، فالعودة تأتي نتيجة للتحرير وبعده.

بقي الموقف اللبناني خلال هذه الفترة، ملتزماً بما تُجمع عليه الدول العربية، واتضح موقفه من خلال رسالة وزير خارجيته يوسف سالم، إلى المبعوث الدولي غونار يارنغ Gunar Yaring في 1969/3/14، بين له فيها أن موقف لبنان "يقوم على دعم موقف البلدان العربية، التي جرى احتلال أراضيها من قبل إسرائيل، والتي قبلت بقرار مجلس الأمن 242"²⁵. أي أن لبنان الذي لا يستطيع الخروج عن الإجماع العربي بات مهيناً للتعامل مع البدائل والحلول التي تطرحها القرارات والمشاريع الدولية، بناء على الموقف العربي وتطوراته.

ثالثاً: منذ 1974 وحتى 1990:

كانت سياسة منظمة التحرير الفلسطينية ترفض كافة المشاريع والقرارات الدولية التي تتعامل مع القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية لاجئين. إضافة إلى ذلك؛ فقد تمكنت المنظمة من تثبيت نفسها كمثل للشعب الفلسطيني سنة 1974، غير أن الدول العربية لم تستطع كسب أي معركة في مواجهة الجيش الإسرائيلي، بشكل حاسم، يجعلها قادرة على فرض تطبيق حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم. كما لم تبد أي من الدول العربية المضيفة استعدادها لتحمل تبعات الموافقة على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفق ما تطرحه المشاريع الأمريكية، أو ما هو مقبول إسرائيلياً.

في شهر حزيران/يونيو 1974 أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية برنامجها السياسي المرحلي، الذي تضمن تحولاً جوهرياً في استراتيجيتها في التعامل مع القضية

الفلسطينية، وإدارتها للصراع. كان تقدير المنظمة يومها ينطلق من قناعتها بعدم مواءمة الموقف الدولي؛ للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية بما يتناسب مع تطلعاتها الوطنية، خصوصاً أن الولايات المتحدة، التي تقود المعسكر الغربي، وهي حليف استراتيجي لـ"إسرائيل"، قادرة على التأثير بشكل قوي ومباشر في القرارات والمشاريع الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين؛ فتعطل أي قرار لا يتناسب مع مصالحها، أو مصالح حليفها "إسرائيل"، وتفسر أو تترجم أي قرار إلى حيز الواقع وفق رؤيتها. وفي الوقت نفسه فإن السوفييت، على الرغم من مواقفهم السياسية المتعاطفة مع العرب ودعمهم المادي، إلا أن دورهم لم يرتق إلى القدرة على التأثير في صناعة الأحداث، أو توجيهها، أو لعب دور حاسم في مقابل الدور الأمريكي.

أكدت المنظمة في برنامجها السياسي موقفها الراض للقرار 242، الذي وصفته على أنه "يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، ويتعامل مع قضية فلسطين كمشكلة لاجئين". كما جعل البرنامج "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"، هدفاً يمثل الحقوق الوطنية لشعبنا، وتحقيقه يستدعي إجراء تعديلات جوهرية في استراتيجيات المنظمة، والتي تجلّت على الشكل التالي:

1. "تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح"؛ تمهيداً لاعتماد تكتيك التفاوض والتسوية السياسية.
2. "تحرير الأرض الفلسطينية"²⁶ كمصطلح بديل عن "تحرير فلسطين"؛ إظهاراً لمدى التجاوب وقابلية التغيير في أهدافها النهائية.

بناءً عليه، كانت هذه المرة الأولى التي يظهر في وثائق المنظمة مصطلحاً "اللاجئين، والسلطة الوطنية المستقلة"، كاستجابة من قبل المنظمة للتطورات الدولية، والاتجاه الأمريكي في التعامل مع القضية الفلسطينية.

وكنتيجة لهذا التطور المهم في موقف منظمة التحرير الفلسطينية، وتقديراً من المنظمة الدولية للدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة التحرير، في سبيل تسوية مشكلة اللاجئين، أصدرت الهيئة العامة للأمم المتحدة في 1974/10/14، القرار 3210، حيث تؤكد فيه "أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني، إلى الاشتراك في مداورات الجمعية العامة للأمم



المتحدة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة²⁷. بذلك يكون هذا القرار الدولي قد أضاف الشرعية على المنظمة كي تصبح الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كمقدمة لإعطاء المنظمة الشرعية للدخول في مشروع التسوية.

كما تم إصدار القرار 3236 في الدورة نفسها مؤكداً على "الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وحق تقرير المصير"، وقد كان هذا القرار إنجازاً سياسياً كبيراً، غير أنه لم يتخذ أية آليات فعلية للحصول على الحقوق الفلسطينية، فضلاً عن أنه كان صادراً عن الجمعية العامة وليس مجلس الأمن، ولم يتخذ أية صفة إلزامية بالاستناد إلى البند السابع في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي 14/5/1982، قدّم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني مشروعاً، دعا فيه إلى "انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني"²⁸ لحل مشكلة اللاجئين. أي أن المنظمة قد قدّمت من خلال هذا المشروع تصوراً عملياً لما يمكن أن يتجه إليه حلّ القضية الفلسطينية؛ فيصبح على الشكل التالي:

1. الاعتراف بـ"إسرائيل".
2. أن تنسحب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها سنة 1967.
3. يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير على الأراضي، التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية.
4. يتمّ حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرارات الدولية.

ومع ذلك فإن هذا المشروع لم يجد أذناً صاغية عند الإسرائيليين؛ لأنهم كانوا قد اتخذوا قرار إعلان الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية من أجل اقتلاعها من لبنان والقضاء عليها.

وفعلاً بدأت حرب اجتياح لبنان، التي أدّت إلى خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان والسودان وغيرها إلى تونس واليمن. هذا الانسحاب مهّد لعزل المنظمة عن مسرح صناعة الأحداث، مما يعني أنها دخلت في مرحلة ضغط سياسي استمر حتى اندلاع انتفاضة الحجارة سنة 1987، التي لم تستطع القوات الإسرائيلية إيقافها، على الرغم من قيامها بكافة الإجراءات والتدابير. الأمر الذي أوقع "إسرائيل" في حالة ارتباك اقتصادي

واجتماعي، بالإضافة إلى حالة التوتر السياسي الذي دفعها للبحث عن شريك فلسطيني يساعدها في إيقاف الانتفاضة.

رابعاً: منذ مؤتمر مدريد 1991 وحتى قمة كامب ديفيد 2000:

تعدّ هذه المرحلة البداية العملية لتفكيك قضية اللاجئين، ووضعها على سكة الإنهاء والتصفية، وذلك لسبب رئيسي، يتمثل في انخراط منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مباشر في عملية التسوية التي تنازلت فيها عن العديد من الثوابت والحقوق الفلسطينية.

جاء انخراط المنظمة في الوقت الذي هيمنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، بعد تفكك وانحلال الاتحاد السوفييتي، وفي الوقت الذي كانت ترى فيه أمن "إسرائيل" هدفاً حيوياً لا يمكن التخلي عنه أو التهاون فيه. وكانت المنظمة قد اتخذت موقفاً مؤيداً للعراق في احتلاله للكويت، الأمر الذي ضاعف من عزلة المنظمة عربياً، وخليجياً على وجه التحديد. وهذا ما أدى إلى ضعف الموقف الفلسطيني عموماً.

في تلك اللحظة دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر دولي لحلّ النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وفق رؤيتها، وبما يتناسب مع الشروط الإسرائيلية. وجاءت دعوة منظمة التحرير للمشاركة في هذا المؤتمر لاعتبارين؛ أولهما: إسباغ الشرعية على التسوية، التي سوف يفرضها المجتمع الدولي، الذي تقوده أمريكا وتملي عليه قراراتها. وثانيهما: حاجة "إسرائيل" إلى طرف فلسطيني يساعدها في إيقاف انتفاضة الحجارة.

توجهت الدعوات إلى حضور مؤتمر مدريد الدولي Madrid Conference في 1991/10/18 تحت عنوان "... تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة، ... تركز على قراري مجلس الأمن رقم 242، و338"²⁹.

إذن لقد أسفر مؤتمر مدريد عن محادثات مطولة، كانت الأولى ثنائية، فلسطينية - إسرائيلية، أنتجت لاحقاً اتفاق "إعلان المبادئ" الذي أعلن عنه في أوسلو،



والذي وصفه محمود عباس الذي كان يومها مشرفاً مباشراً على إنجازهِ، وهو الذي وقع عليه نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية، والذي أصبح رئيس السلطة الفلسطينية التي أنشئت بموجبه، ولتحقيق أهدافه وبنوده. قائلاً: إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية هو:

1. "التوصل إلى اتفاق حول الترتيبات لإقامة سلطة حكم ذات انتقالية فلسطينية".
2. الدخول في مفاوضات... "تؤدي إلى تسوية دائمة على أساس القرارين 242، و338"³⁰.

أي أن التعامل مع القضية الفلسطينية سوف يتم إنجازهُ على مرحلتين، تكون المرحلة الأولى مخصصة لإنشاء "سلطة حكم ذاتي"، تُقام على أراضٍ فلسطينية تنسحب منها القوات الإسرائيلية، يكون اسمها فلسطين. والمرحلة الثانية لإنهاء مشكلة اللاجئين، على الشكل الذي بيّنه محمود عباس نفسه، عندما بيّن الواجبات الملقة على عاتق "الدولة" الفلسطينية تجاه اللاجئين. وهي بدورها تنقسم إلى مرحلتين:

تهدف المرحلة الأولى، بحسب تعبير محمود عباس نفسه، إلى "تخفيف معاناة شعبنا في اللجوء إلى حين حل المشكلة"، من خلال:

1. توفير "حقّ المواطنة لكل فلسطيني أينما كان".
 2. "وتنظيم علاقات الجاليات الفلسطينية، وضمان مصالحهم مع الدول المضيفة"³¹.
- وتهدف المرحلة الثانية إلى تحقيق الحلّ الدائم، "بالمفاوضات مع إسرائيل".

وبما أن الموقف الإسرائيلي معروف مسبقاً، ومحدد بالتوطين أو إعادة التوطين. فإن هذه الاستراتيجية سوف تجد طريقاً كي تتحول إلى أمر واقع؛ لأن محمود عباس يعترف "بالواقع الذي يفرض نفسه على الأرض، وهو الذي يعتد به"³²؛ لذلك فهو يتعامل معه. فالوقائع الإسرائيلية من حيث الإصرار على رفض عودة اللاجئين، وجلب المزيد من المهاجرين اليهود، وإسكانهم في بيوت اللاجئين الفلسطينيين وبلداتهم، وبناء المستوطنات فوق أراضيهم وأماكنهم. سوف تفرض نفسها على السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، وتجعله يعتد بها. عندها سندرك بأن أي تسوية لن تحمل معها عودة اللاجئين إلى ديارهم، ولا إلى بلدهم فلسطين التاريخية

التي هُجِّروا منها سنة 1948. وتكون قيادة السلطة الفلسطينية قد رسمت مستقبل قضية اللاجئين على الشكل التالي:

1. العودة إلى الدولة الفلسطينية الموعودة.
2. التوطين في مكان اللجوء.
3. إعادة التوطين "التهجير" في بلد ثالث.
4. إعطاء الجنسية الفلسطينية "جالية فلسطينية في البلد المضيف"، كمرحلة انتقالية.

ولقد كشف محمود عباس في معرض حديثه عن دور السلطة الفلسطينية، وطبيعة علاقتها بفلسطينيي الشتات، وبين ملامح المرحلة الانتقالية التي سوف يمرّ بها اللاجئون، وخاصة اللاجئون في لبنان، ريثما يتمّ التوصل إلى الحلّ الدائم. بالتشديد على ضرورة ارتباطهم بهذه "الدولة" الفلسطينية "من خلال الهوية ومن خلال مصالحهم العامة"³³.

أي أن المرحلة الانتقالية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ستتميز ببعض الخدمات التي سوف تحققها لهم السلطة الفلسطينية، حيث سيتحولون إلى جالية فلسطينية تتمتع بالحقوق المدنية. ولن تجد الدولة اللبنانية غضاضة في إعطائهم إياها، ما دامت قد تجاوزت مسألة توطينهم على أراضيها، وما دامت إقامتهم في لبنان قد أصبحت مؤقتة، ريثما تتمّ عملية إعادة تأهيلهم، تمهيداً لإعادة توطينهم في بلد ثالث، أو عودتهم للدولة الفلسطينية الموعودة.

ولكي نتأكد من المرحلة التي وصلت إليها قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بحسب تعامل منظمة التحرير، وقيادة السلطة الفلسطينية، وموقف الحكومة اللبنانية. من المهم التوقف عند كلمة وزير خارجية لبنان فارس بويز بشأن الموقف من اتفاق المبادئ، أمام مجلس النواب في بيروت في 1993/9/9 حيث قال: "ولأننا معنيون من حيث وجود مواطنين فلسطينيين على أرضنا، من واجب منظمة التحرير الفلسطينية، والقيادة الفلسطينية أولاً وأخيراً أن تضمننا حقّ العودة لهؤلاء"³⁴.

كما أشار وزير الخارجية إلى ازدواجية المرجعية السياسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، عندما قال: "واجب منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية"، هذا التعبير يتجاوز إشكالية تكرار الشخص نفسه في موقعي المسؤولية لكل من المنظمة والسلطة، لأنّ رئيس السلطة يومها كان هو نفسه رئيس المنظمة، بينما صلاحيات السلطة الفلسطينية



تختلف عن صلاحيات منظمة التحرير. ومع أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة بموجب بنود اتفاق أوسلو. إلا أن مؤسسة السلطة، ستكون مهياًة لكي تقوم مقام "دولة" فلسطين.

ثم تابع الوزير تخوفه من موقف منظمة التحرير حيال اللاجئين حين قال: "التي لم تفرض ذكر أي فقرة واضحة وصريحة حول موضوع العودة، بل ذكرت كلمة لاجئين في سلسلة من الكلمات أو العبارات المتتالية في شكل غير واضح وغير ملزم لأحد"³⁵.

ثم ختم وزير الخارجية كلمته بعبارات توضح الموقف اللبناني من هذا الاستحقاق، واستراتيجيةه في التعامل معها بالقول: "...إننا متفقون جميعاً أن هناك وحدة وطنية حول موضوع رفض التوطين، ... وإذا كانت هذه القيادة [الفلسطينية] تتنازل عن حقّ شعبها في العودة وهذه مشكلة ندفع ثمنها، ... فلا يمكن أن نعتبر نحن المسؤولون أولاً، فنحن مسؤولون ثانياً"³⁶.

إذاً، نحن هنا أمام حالة من الإجماع الوطني اللبناني حول رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأمام مخاوف لبنانية حقيقية من احتمال تنازل القيادة الفلسطينية عن حق العودة، وبالتالي احتمال "توريث" لبنان في عملية توطينهم في أرضه، أو ربما دفعه للتضييق عليهم لإجبارهم للهجرة إلى بلدان أخرى.

استند مؤتمر مدريد إلى مرجعية القرارات الدولية 242 و338، وجميعها لا يحتوي نصاً يضمن حق عودة اللاجئين، أو يعطيهم حتى حق الاختيار الحرّ في تقرير ما إذا كانوا يرغبون بالعودة أم لا. ومع ذلك فإن التفرد الأمريكي في القرار الدولي اقتضى شطب مرجعية كافة القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، لتصبح الرؤية الأمريكية وقراراتها هي المرجعية الوحيدة دون غيرها. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر 1993، أي بعد توقيع اتفاق أوسلو، صوتت إدارة بيل كلينتون Bill Clinton في الأمم المتحدة ضدّ القرار 194، وفي الجلسة نفسها دعت إلى تقييد أو إنهاء نشاط الأمم المتحدة فيما يخص "إسرائيل" وفلسطين، ودعت إلى التخلص من جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة، بوصفها لاغية، وشمل ذلك جميع الدعوات المتصلة بحقوق الفلسطينيين³⁷.

وفي أجواء التحضير لقمة كامب ديفيد Camp David في تموز/ يوليو 2000، والتي تجمع ما بين الرئيس الأمريكي كلينتون والفلسطيني ياسر عرفات ورئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك Ehud Barak، أعلن باراك قبيل سفره لحضور القمة

”أن إسرائيل لن تقبل أبداً بحق العودة أو القرار 194“. وفي خطوة موازية أقرّ الكنيست Knesset تشريعاً ”يحظر على أي حكومة إسرائيلية التفاوض بشأن تنفيذ القرار 194“³⁸، مما يعني، أننا أصبحنا بصدد إجماع إسرائيلي، كرسته المؤسسات التنفيذية والتشريعية، يرفض أي اتفاق أو قرار يؤدي إلى عودة أي لاجئ فلسطيني إلى بلده التي هُجر منها سنة 1948.

فشل مؤتمر كامب ديفيد في الوصول إلى أية تسوية نهائية بشأن اللاجئين، فضلاً عن القضايا الجوهرية الأخرى. وقد طُرحت بعض الأفكار من الجانب الإسرائيلي باحتمال عودة متدرجة لأعداد محدودة جداً من اللاجئين، ذكرت بعض المصادر أنها بحدود 50 ألفاً أو 100 ألف؛ وهي نسبة لا تتجاوز 2% من لاجئي سنة 1948. وقد ذُكر أن باراك أبدى مرونة وتجاوباً حول إمكانية عودة بعض لاجئي الجليل، في شمال فلسطين، تحت مسمى لمّ شمل العائلات. الذين تربطهم أواصر قربي من الدرجة الأولى والثانية، وهذه مسألة بدأت تتآكل وتتبخّر بحكم تقدم سن الفئة المستهدفة، أي أن مرور الزمن سوف يعفي ”إسرائيل“ من تبعات هذه الموافقة. وفي حال بقي بعض اللاجئين الذين تتوفر فيهم هذه الشروط، فإنهم سيكونون قلة قليلة من كبار السن الذين تجاوزت أعمارهم الستين عاماً. عندها سيكون الإجراء ذا طبيعة إنسانية وليست حقوقية أو سياسية.

وجاء تصريح الرئيس ياسر عرفات في 2000/7/26 الذي استند فيه على القرار الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، داعياً إلى وجوب ”أن تكون الأولوية بالنسبة للاجئين، هم إخواننا اللاجئين في لبنان، وذلك لظروفهم الصعبة... وكذلك بالنسبة للشعب اللبناني الشقيق الذي عانى معنا الكثير...“³⁹. في إشارة واضحة إلى عدم ملائمة الحل المقترح للبنان واللاجئين فيه.

ثم جاءت مقترحات الرئيس الأمريكي كلينتون، في 2000/12/23 لتبين شكل التسوية النهائية للنزاع، التي يمكن أن تحظى بدعم الولايات المتحدة، وبالتالي ستكون مستعدة لكي توفر لها إمكانية النجاح، وتحدثت عن الجانب المتعلق باللاجئين على الشكل التالي: أولاً: إن الدولة الفلسطينية ستكون نقطة الارتكاز للفلسطينيين الذين يختارون أن يعودوا إلى المنطقة.

ثانياً: نحتاج إلى صياغة بشأن حق العودة، توضح أن ليس هناك حقّ محدد في العودة إلى ”إسرائيل“ نفسها، ولكنها لا تلغي تطلع الشعب الفلسطيني للعودة إلى المنطقة.



ثالثاً: إنشاء لجنة دولية لتنفيذ كل الجوانب التي تنجم عن اتفاق الفلسطينيين والإسرائيليين، والمتعلقة بالتعويض، وإعادة التأهيل.

رابعاً: المواطن الخمسة المحتملة للاجئين هي؛ دولة فلسطين، أو مناطق في "إسرائيل" ستنتقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضي، أو إعادة تأهيل في الدولة المضيفة، أو إعادة توطين في دولة ثالثة، أو الإدخال إلى "إسرائيل".

خامساً: سيعتمد التأهيل في البلدان المضيفة، وإعادة التوطين في بلدان ثالثة والاستيعاب داخل "إسرائيل" على سياسات تلك البلدان.

سادساً: تستطيع "إسرائيل" أن تشير في الاتفاق إلى أنها تعزز اعتماد سياسة يتم بموجبها استيعاب بعض اللاجئين في "إسرائيل"، بما يتفق مع قرار "إسرائيل" السيادي⁴⁰.

إن هذه المقترحات وغيرها من القرارات والاتفاقات السابقة، بقيت تتعامل مع المستوى السياسي من قضية اللاجئين، وجاءت في سياق ضغط الإدارة الأمريكية التي كانت تمارسه على القيادة الرسمية الفلسطينية. وبقي الجانب الفردي، الذي يعكس البعد القانوني والحقوقى للإنسان الفلسطيني الذي هُجر من أرضه وبيته. وبعبارة أخرى فإن جميع التسويات ستبقى مثلومة قانونياً إن لم تتوفر لها الموافقة الشخصية من المالك الحقيقي للأرض، أو من ورثته الشرعيين. كما ستبقى الاتفاقات الموقعة تحت الوصاية الأمريكية بحاجة إلى شهادة عدم ممارسة ضغط وإكراه.

خامساً: منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى 2005:

لا تعد وثيقة جنيف Geneva Document الصادرة في 2003/11/13 من بين الوثائق الرسمية؛ حيث أنه تم التوقيع عليها من قبل مجموعة من الفلسطينيين المقربين من القيادة الفلسطينية مثل: ياسر عبد ربه؛ وهو وزير سابق ومقرب من رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، كما وقعها عدد من الإسرائيليين من المحسوبين على حزب العمل واليسار الإسرائيلي ومن بينهم يوسي بيلين Yossi Beilin؛ وهو وزير سابق جاء من صفوف المعارضة. ومن المتوقع أن تكون لها قيمة مرجعية؛ لأنها تظهر اللاجئ الفلسطيني وكأنه مارس حقه في الاختيار الحرّ في العودة، وتؤدي إلى إغلاق ملف اللاجئين وتسقط المرجعية الدولية لهذه القضية، بموافقة الطرف الفلسطيني نفسه.

تنتهي هذه الاتفاقية "وضعية اللاجئ الفلسطيني كلاجئ" لمجرد تحقيق مكان إقامة دائم للاجئين. وبالتالي يتم اعتبار ذلك بمثابة تطبيق لكافة القرارات الدولية، التي تدعو إلى عودة اللاجئين وحل مشكلتهم؛ مثل القرار 194 و242 والمبادرة العربية⁴¹. كما ودعت إلى إصدار قرار من مجلس الأمن والجمعية العامة في الأمم المتحدة "يتبنيان الاتفاقية ويلغيان قرارات الأمم المتحدة السابقة".

وتسقط هذه الاتفاقية حق أي لاجئ في "رفع أي مطالبات بخلاف تلك المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية"، مع أنها لم تلزم "إسرائيل" باستقبال اللاجئين والسماح لهم بالعودة إلى ديارهم، وإنما اكتفت بإلزامها هي والسلطة الفلسطينية بتشجيع "الأطراف الثالثة على ذلك"⁴². مما يعني بأن حق العودة سيتم تطبيقه خارج أرض بلدة اللاجئ وقريته التي هُجر منها. خصوصاً أن الوثيقة أعادت تطبيق حق العودة إلى "إسرائيل" للقرار السيادي لدولة إسرائيل⁴³.

وفي المقابل، قدّمت الوثيقة شرحاً تفصيلاً حول التعويض، بينت فيه جوانب التعويض عن الممتلكات ومضاعفاتها الاقتصادية، وكذلك التعويض عن اللجوء والمعاناة، في إشارة ضمنية واضحة إلى أنها سوف تكون مسألة عملية؛ حيث أقرت الاتفاقية "تأسيس مفوضية دولية تكون مسؤولة بشكل كامل وحصري عن تنفيذ كافة الجوانب المتعلقة باللاجئين"⁴⁴ بموجب هذا الاتفاق.

وجعلت الأولوية في تطبيق حق العودة بموجب هذه الاتفاقية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وذلك تماشياً مع التصور الأمريكي الذي ورد في مبادرة كلينتون؛ حيث رأى بأن "الأولوية يجب أن تعطى للاجئين في لبنان"⁴⁵. خصوصاً أنه لم يتم اندماجهم في المجتمع المحلي. فطبيعة التكوين اللبناني لم تساعدهم على الاندماج، كما أن التدخلات الفلسطينية في السياسة الداخلية للبنان في فترة الحرب الأهلية أسهمت بحدوث التنافر بينهما، ولا يغيب العامل الإسرائيلي الذي يفصل دفع اللاجئين بعيداً عن "حدوده" مع لبنان. لذلك جاءت باقي بنود الاتفاقية مفصلة؛ لتوفر كافة الاختيارات والبدائل، التي تضمن تشتيت لاجئي لبنان على أكثر من موطن إقامة دائم، تمهيداً لاستيعابهم وتشتيتهم في البيئات الثالثة. فقد ورد في الاتفاقية تحت بند اختيار المكان الدائم للإقامة، خمسة مواطن، هي نفسها التي وردت في مقترحات الرئيس الأمريكي كلينتون في 2000/12/23، لتبين شكل التسوية النهائية للنزاع. مع ورود بعض المحددات التي ظهرت على الشكل التالي:



1. "دولة فلسطين... حيث سيتم ذلك بموجب قوانين دولة فلسطين". مع أنها لا تحتوي البيوت التي هاجر منها أي من لاجئي لبنان، ثم من يضمن عدم تدخل "إسرائيل" لتقييد عدد الذين يمكن أن يلتحقوا بهذه الدولة المفترضة وشخصياتهم؟!.
2. "المناطق في إسرائيل التي يتم نقلها إلى فلسطين". مع أنه يوجد بيوت وأماكن لعدد قليل من اللاجئين في لبنان داخل هذه المناطق، إلا أنه ينطبق عليها ما ينطبق على الاحتمال السابق، هذا إن تمت عملية المبادلة.
3. "دول ثالثة" تقبل استيعاب بعض اللاجئين بواقع يكون "خاضعاً للقرار السيادي لهذه الدول". فكثير من دول أوروبا، والدول الإسكندنافية، إضافة إلى أستراليا وكندا، الموجودة في أقاصي الأرض، والبعيدة عن الديار الشرعية، والبلد الأصلي الذي هُجّر منه اللاجئ الفلسطيني؛ ستكون جميعها مستعدة لاستيعاب أعداد محددة من لاجئي لبنان.
4. "دولة إسرائيل، ... خاضعاً لقرارها السيادي"، والذي بات واضحاً ومعروفاً مسبقاً. مما يعني استمرار هذه الوثيقة كغيرها من الوثائق والقرارات في ممارسة التمويه اللفظي، الذي يوهم القارئ بالتوازن والموضوعية، مع أن معدّي الوثيقة أنفسهم، يعرفون قبل غيرهم حقيقة موقف "إسرائيل" النهائي الراض لعودة أي لاجئ فلسطيني، إلى الأراضي التي احتلتها سنة 1948.
5. وتبقى "الدول المضيفة، ... خاضعاً لقرارها السيادي". بما يعني أن الدولة اللبنانية ستكون مخيرة بين أن تقبل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين جميعهم أو بعضهم، على أن تحصل على "مكافأة بالمقابل". تكون هذه المكافأة متناسبة مع العدد الذي تقبل به، إن قبلت بما لا يؤثر أو يتعارض مع قرارها السيادي. ولها أن تقبل بأن تكون مقر إقامة الدائمة، أو المؤقتة.

أبدى رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في 2003/10/14 موافقته الضمنية على "وثيقة جنيف" في تصريح له قال فيه: "... أنا أدمع أي جهد، وخصوصاً من هؤلاء الجماعات في إسرائيل، الذين هم مع سلام الشجعان، الذي أيدناه، ..."⁴⁶.

ومع مطلع سنة 2005، انتخب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية. وقد أكد عباس "التزام الفلسطينيين عملية السلام في إطار خريطة الطريق"⁴⁷؛ التي تجعل إنهاء

العنف، أي وقف انتفاضة الأقصى، وإنهاء مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، قبل إيجاد حلّ يقوم على أساس دولتين. وتركت هذه الخريطة التعامل مع قضية اللاجئين إلى مؤتمر دولي يبحث قضايا الوضع النهائي. كما طمأن عباس الإسرائيليون؛ عبر رسالة سرية إلى أرييل شارون Ariel Sharon، جاء فيها أنه: ”على اقتناع تام بأن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها في نكبة العام المشؤوم 1948 ليس واقعياً وأنه ليس بالإمكان تحقيقه“، مضيفاً أنه ”مدرك تماماً بأن عدداً قليلاً من اللاجئين يمكنهم العودة إلى بيوتهم في الدولة العبرية“⁴⁸.

في حين صدرت تصريحات ومواقف لعدد من قيادات فتح، ومنظمة التحرير، وقيادة السلطة الفلسطينية ترفض فكرة التوطين؛ وخصوصاً توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. كان من أهم هذه المواقف قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي أكدت فيه على ”رفض التوطين بكل مظاهره وصوره، باعتباره يتناقض مع المصالح الوطنية لكلا الشعبين الفلسطيني واللبناني“⁴⁹. وطالب محمود عباس الدول العربية ”بتجنيس اللاجئين في أماكن إقامتهم“⁵⁰.

وفي إطار بحث السلطة الفلسطينية عن الحلول والبدائل الممكنة لتسوية ملف اللاجئين عموماً، وللاجئي لبنان على وجه الخصوص، فقد نُقل عن بعض أوساط اللاجئين والحكومات المستضيفة؛ أن السلطة الفلسطينية تروج لمقترح يقضي بمنح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان جواز سفر فلسطيني تمهيداً لترتيبات الحلّ الدائم مستقبلاً، كما يتضمن المقترح منحهم ”إقامة لعشر سنوات قابلة للتجديد“⁵¹.

وفي 2006/6/25، وقعت غالبية الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركتي فتح وحماس، وثيقة الوفاق الوطني؛ التي دعت إلى ”ضمان حقّ العودة للاجئين“⁵²؛ بما يعني بأن رئاسة السلطة وفتح ملتزمة بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجروا منها سنة 1948.

غير أن استمرار رئيس السلطة في رفض تطبيق التزامات اتفاق القاهرة الموقع في 2005/3/17، وتكريس الانقسام الفلسطيني الذي بدأ في 2007/6/14، واستئناف اللقاءات مع رئيس حكومة العدو إيهود أولمرت Ehud Olmert للبحث في سبل تقدم مسيرة التسوية، واستعداده للذهاب إلى الاجتماع الدولي الذي دعا له الرئيس الأمريكي جورج بوش George Bush في خريف 2007؛ لبحث عملية التسوية بين الإسرائيليين



والفلسطينيين، من غير الحوار مع حركة حماس بوصفها تشكل الأكثرية النيابية، وتتولى رئاسة حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في 2007/3/17، كل ذلك يشير على أن رئيس السلطة محمود عباس سيستمر في سياساته السابقة. ولن يلتزم بمضمون وثيقة الوفاق الوطني، ولا حتى برنامج حكومة الوحدة الوطنية، الذي يدعو كذلك إلى "التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين وحقّ العودة إلى أرضهم وممتلكاتهم".

وفي أجواء انتفاضة الأقصى، ظنّت بعض الدول العربية، أن الفرصة قد أصبحت مواتية لكي تتقدم بمبادرة تعيد الاعتبار فيها إلى بعض القرارات، والمشاريع الدولية التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" في سنة 1967، وإلى قضية اللاجئين على قاعدة تمكينهم من الاختيار بين ممارسة حقّهم في العودة إلى ديارهم، أو القبول بالتعويض لمن لم يرغب بالعودة. في ظلّ هذه الأجواء جاءت مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز، التي قدّمها إلى القمة العربية المنعقدة في بيروت في 2002/3/28، والتي أقرّت بالإجماع، فدعت إلى:

1. "... قبولها [أي إسرائيل] قيام دولة فلسطينية...".
2. "التوصل إلى حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، يتفق عليه "وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194"⁵³.

هذه المبادرة التي باتت تمثل الإجماع العربي، لم تكتب لها الحياة، ولم تلقَ استجابة لدى الحكومة الإسرائيلية. ثم تلتها خطة خريطة الطريق التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي، بوش، في واشنطن في 2003/4/30، جاءت هذه الخطة، برعاية دولية ضمّت كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وهي قائمة على "الأسس المرجعية لمؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة 242، 338، و1397، والاتفاقات التي تمّ التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز"⁵⁴. كل هذا الحشد من المرجعيات الدولية؛ لكي تحظى بدعم فعال ومتواصل، وعملياتي من قبل المجموعة الرباعية. هذه المجموعة التي ستكون معنية بشكل أو بآخر في إنجاح المرحلة النهائية، من عملية تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وخصوصاً اللاجئين. أي سيكون لها دور في التمويل، وإعادة تأهيل اللاجئين، وإعادة توطينهم. إضافة إلى الأمم المتحدة التي سيكون مطلوب منها توفير المظلة الدولية لكي تشجع بعض الدول الثالثة على تحمل جزء من تبعات التسوية

النهائية لمشكلة اللاجئين، وتشكيل اللجنة الدولية المختصة لرعاية التسوية وتنفيذها. ولأن هذا هو المبرر الوجيه الوحيد الذي دعا الولايات المتحدة لإشراك الأطراف الدولية، سابقة الذكر.

سادساً: السيناريوهات المتوقعة:

ما دامت عودة اللاجئين إلى ديارهم أمراً متعزراً، بسبب "الإجماع" الإسرائيلي الذي يرفض تقديم أي تنازلات بهذا الخصوص، والوحدة الوطنية اللبنانية التي ترفض كذلك توطينهم. في حين تقدم الولايات المتحدة الأمريكية تصورات ومبادرات تدعو إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في بلد ثالث؛ إذا أصرت الدولة اللبنانية على رفض إعطائهم جنسيتها.

فإن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سوف يتحدد ضمن أحد ثلاثة سيناريوهات، ليس واحداً منها العودة إلى ديارهم التي هجروا منها في سنة 1948، وهي:

1. التهجير القسري:

يشكل هذا السيناريو هاجساً، بشكل دائم، لكافة اللاجئين؛ خصوصاً في ظل استمرار الحديث عن سحب السلاح الفلسطيني، وتعالى بعض الأصوات المتطرفة التي تدعو إلى قتل الفلسطينيين وطردهم. يضاف إلى ذلك رغبة "إسرائيل" بالتخلص من ملف لاجئي لبنان؛ فإن كانت "إسرائيل" غير قادرة على فرض توطينهم على الدولة اللبنانية، فإنها قد تكون قادرة على إعادة تهجيرهم تمهيداً لإعادة توطينهم في بلد ثالث.

يمكن أن يتحقق هذا السيناريو في حال شنت "إسرائيل" حرباً جديدة على لبنان، في ظل حالة الانقسام اللبناني الحالي؛ وتحول هذا الانقسام إلى حالة اشتباك واحتراب لبناني داخلي، خصوصاً إذا انتقلت العدوى إلى الفلسطينيين.

2. التهجير الاختياري:

يقوم هذا السيناريو على أساس أن التصور الأمريكي يدعو إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في بلد ثالث؛ وأن تعلن أكثر من دولة أوروبية وغربية استعدادها لاستيعاب أعداد جديدة منهم.



يكتسب هذا السيناريو واقعية ومصداقية، بسبب تجربة بعض الفلسطينيين الذين هاجروا إلى تلك البلاد، وتمتعوا بالامتيازات والمنح التي مُنحوا إياها؛ ولم يمنعهم ذلك من اللقاء بأهلهم وذويهم، أو أن يعبروا عن انتمائهم لفلسطين.

سيصبح احتمال حدوث هذا السيناريو أكثر رجحاناً في حال استمر التضييق المعيشي بشكل متزامن مع توترات أمنية متتالية داخل المخيمات، ونشوب حرب مخيمات جديدة؛ حيث بدأت أكبر حملة هجرة طوعية جراء حرب المخيمات في سنة 1985 والسنوات التي تلتها، تبادر إثرها هذه الدول إلى الإعلان عن استعدادها، من جديد، لاستقبال الفلسطينيين لدواعٍ إنسانية.

3. الذهاب إلى مناطق السلطة الفلسطينية:

ينبثق هذا السيناريو من مبادرة كلينتون التي ترى بأن الدولة الفلسطينية هي الأساس في تطبيق حق عودة اللاجئين؛ وبالتالي فإن أي فلسطيني يرغب بالعودة، يفسح له التفسير الأمريكي تطبيق رغبته من خلال الذهاب إلى أراضي السلطة. وهذا السيناريو مرتبط بنجاح مشروع التسوية وقيام الدولة الفلسطينية وتوفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد يبدو هذا الخيار واقعياً، لكنه عملياً صعب التحقيق بسبب العقبات التي تواجه مشروع التسوية، وبسبب رفض أغلبية الفلسطينيين للتنازل عن حقهم في العودة إلى أرضهم المحتلة سنة 1948.

سابعاً: خلاصة واستنتاج:

وقعت حرب نكبة فلسطين في سنة 1948، وتم تهجير غالبية أهلها منها، إلى دول المنافي والشتات، في ظل ميزان قوة مختل لصالح العدو الصهيوني. مع أن العالم كان محكوماً بقوتين عظيمين، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، إلا أن التأثير الأمريكي، حليفة "إسرائيل" الدائمة، على القرارات الدولية كان أكبر وأقوى، وبالتالي فقد كان هذا النفوذ ينعكس إيجاباً على مصالح الاحتلال الإسرائيلي على حساب اللاجئين الفلسطينيين.

وكانت الولايات المتحدة تبادر، بشكل دائم، إلى طرح مشاريع تهدف إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين، ومن ثم لتحويل قضية اللاجئين من قضية سياسية وقانونية إلى قضية إنسانية ومعيشية. وبعد ذلك بدأت تسعى إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعيداً عن ديارهم التي هجروا منها.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام أحادي القطبية، الذي انفردت فيه أمريكا بقيادة العالم؛ حيث باتت واشنطن تشكل المرجعية الدولية الوحيدة للقضية الفلسطينية. سعت الإدارة الأمريكية إلى إسقاط مرجعية القرارات الدولية التي تعطي اللاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة والتعويض، وبدأت تعرض المشاريع والتصورات التي تدعو إلى توطينهم في الدول التي تستضيفهم، أو إعادة توطينهم في بلد ثالث؛ وأبقت فرضية عودة اللاجئين إلى دياره فكرة نظرية، من باب ذر الرماد في العيون؛ لأنها جعلت هذا الحق مرهوناً بالمعايير والموافقة الإسرائيلية.

وتحدثت المشاريع الأمريكية كثيراً عن التعويض، باعتباره البديل العملي الوحيد المتاح أمام اللاجئين. ولقد تجلى التصور الأمريكي لمستقبل اللاجئين، وبالأخص منهم لاجئي لبنان، من خلال مبادرة كلينتون التي قدمها للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في كانون الثاني/يناير 2000، حيث اقتضت هذه المبادرة أن تكون "الدولة الفلسطينية هي الموقع الرئيسي للفلسطينيين الذين يقررون العودة"⁵⁵، وكذلك بشرط الموافقة الإسرائيلية.

واستمرت "إسرائيل" في رفض كافة القرارات الدولية التي كانت تطالبها بالسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم. حتى أن الحكومة الإسرائيلية رفضت السماح بعودة 100 ألف لاجئ إلى ديارهم، ولو كان ذلك مقابل حصولها على صلح مع العرب.

وما زالت السلطات الإسرائيلية تشترط على السلطة الفلسطينية إسقاط حق عودة اللاجئين مقابل أن توافق على تطوير السلطة إلى كيان منقوص السيادة أو دولة بحدود مؤقتة.

أما الدول العربية التي استقبل بعضها اللاجئين، وكان البعض الآخر متضامناً معهم ومع قضيتهم. رأوا في بادئ الأمر أن القضية الفلسطينية هي قضية تحرر وعودة، وهي قضية العرب جميعاً؛ وأعلنوا استعدادهم لبذل الأموال والدماء من أجل تحقق حلم التحرير والعودة.

لكن سرعان ما تبدل الموقف العربي هذا، منذ أن أعلنت الجامعة العربية، في قمة الرباط في 1974/10/26، اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب



الفلسطيني؛ حيث تحولت القضية الفلسطينية من قضية الأمة إلى قضية الفلسطينيين، وأصبح مستقبل اللاجئين الفلسطينيين مرهون بميزان القوة التي تتمتع به هذه المنظمة، ورؤية قيادتها.

وبالتالي فقد بقيت التصورات العربية لحل مشكلة اللاجئين مجرد أطروحات فاقدة الوزن والتأثير في القرار الدولي. ومن أهم وأبرز هذه التصورات مبادرة الأمير عبد الله التي قدمها في قمة بيروت في شباط/فبراير 2002، دعت إلى التوصل إلى "حل عادل يتفق عليه" لقضية اللاجئين، والاتفاق مع الإسرائيليين شرط العدالة للاجئين فإن عودة اللاجئين إلى ديارهم ستكون أبعد من الآن.

وكان لبنان واحداً من ضمن الدول العربية التي تضامنت مع القضية الفلسطينية عموماً؛ بل استقبل لبنان بالترحيب اللاجئين الذي وفدوا إلى أراضيه، وخاطبهم رئيس جمهوريته الشيخ بشارة الخوري قائلاً: ادخلوا بلدكم لبنان. وأعلن وزير الخارجية في 4/11/1949، تمسك بلاده بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم، وشدد قائلاً إن هذا الحق "لا نملك التفريط به، ولا تهاوناً في إحقاقه"⁵⁶.

غير أن التوازن الطائفي الدقيق الذي يقوم أساسه النظام السياسي اللبناني، جعل لبنان يتعامل بحساسية بالغة تجاه فكرة توطين اللاجئين المقيمين على أراضيه؛ حيث أعلن معظم المسؤولين الرسميين والحزبيين والمرجعيات الدينية المؤثرة، مرات عديدة موقفهم الرفض لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على حساب لبنان، بتوطينهم فيه. ولكن هذا الواقع لم يحل دون صدور مرسوم من رئيس الجمهورية في 20/6/1994 رقم 5247، منح بموجبه الجنسية اللبنانية لنحو 30 ألف فلسطيني من اللاجئين المقيمين في لبنان.

أما على مستوى القيادة الفلسطينية، فقد بدأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، منذ أن حصلت على الاعتراف العربي بها بوصفها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، السعي للحصول على مقعد لها في منظمة الأمم المتحدة، ولو كان عبر إظهار المرونة في التعامل. وفعلاً، لقد تبنت منظمة التحرير برنامج النقاط العشرة في حزيران/يونيو 1974، الذي تم بموجبه فصل عودة اللاجئين عن التحرير، ومن ثم جعلت إقامة السلطة هدفاً مقابل العودة. كما وقعت على اتفاق المبادئ في أيلول/سبتمبر 1993؛ الذي

تضمن بأن إقامة السلطة هو الهدف الأساسي له، بينما تم تأجيل حل مشكلة اللاجئين مع قضايا الوضع النهائي.

بل إن قيادة السلطة أذنت لبعض الوزراء والمقربين منها بالتفاوض مع شخصيات إسرائيلية معارضة؛ حيث صدرت نتيجة هذا التفاوض وثيقة جنيف، التي تم بموجبها إسقاط حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، وتبنت، إلى حد بعيد، التصور الأمريكي الوارد في مبادرة كلينتون حول التوطين.

ومع أن اللاجئين في لبنان، وبالرغم من معاناة الفقر والتجوع التي يتعرضون لها، ما زال 81.5% منهم متأكدون من عودتهم إلى فلسطين⁵⁷، ولا يجد 98.3% منهم في التعويض أو التوطين حلاً لقضيته⁵⁸، وتعبيراً عن ممارستهم في حقهم بالعودة إلى بلداتهم وقراهم ومدنهم الأصلية التي هجروا، قصرأ، هم أو آبائهم منها.



هوامش الفصل الخامس

- ¹ ناجح جرار، "فلسطينيو الشتات في أدبيات السياسة الإسرائيلية"، في جواد الحمد وعبد الفتاح الرشدان وآخرون (محررون)، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط)، ص 191.
- ² انظر: محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2005)، ص 36.
- ³ المرجع نفسه، ص 438.
- ⁴ مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974 (بيروت وصيدا: المكتبة العصرية)، ص 248.
- ⁵ عبد الوهاب كيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ط 3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)، جزء 6، ص 188.
- ⁶ المرجع نفسه.
- ⁷ جابر سليمان، "منظمة التحرير الفلسطينية: من حق العودة إلى البانتوستان"، في نصير عاروري (محرر)، اللاجئين الفلسطينيون: حق العودة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 154.
- ⁸ عبد الوهاب كيالي وآخرون، مرجع سابق، ص 188.
- ⁹ المرجع نفسه، ص 456.
- ¹⁰ محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 441.
- ¹¹ لكس تاكنبرغ، مرجع سابق، ص 32.
- ¹² انظر: مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 212.
- ¹³ عبد الوهاب كيالي وآخرون، مرجع سابق، ص 193.
- ¹⁴ المرجع نفسه، ص 190.
- ¹⁵ مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 226.
- ¹⁶ عبد الوهاب كيالي وآخرون، مرجع سابق، ص 194.
- ¹⁷ المرجع نفسه، ص 774.
- ¹⁸ مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 248.
- ¹⁹ لكس تاكنبرغ، مرجع سابق، ص 193.
- ²⁰ مي صبحي الخنسا، العودة حق (بيروت: باحث للدراسات، 2004)، ص 84.
- ²¹ برهان الدجاني (محرر)، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 182.
- ²² انظر: برهان الدجاني (محرر)، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972)، ص 139.
- ²³ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، مرجع سابق، ص 186.
- ²⁴ انظر: علي فياض، "قضية اللاجئين وحق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني"، في جواد الحمد وعبد الفتاح الرشدان وآخرون (محررون)، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، ط 2 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2003)، ص 121.
- ²⁵ مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 299.
- ²⁶ انظر: جابر سليمان، مرجع سابق، ص 160-161.

- ²⁷ انظر: لكس تاكنبرغ، مرجع سابق، ص 314.
- ²⁸ محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 461.
- ²⁹ مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 9، شتاء 1992، ص 194.
- ³⁰ محمود عباس، طريق أوسلو (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994)، ص 327.
- ³¹ المرجع نفسه.
- ³² المرجع نفسه.
- ³³ المرجع نفسه.
- ³⁴ الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 258-261.
- ³⁵ المرجع نفسه.
- ³⁶ المرجع نفسه.
- ³⁷ انظر: نعيم تشومسكي، "الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين"، في نصير عاروري (محرر)، اللاجئين الفلسطينيين: حق العودة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 135-136.
- ³⁸ إيلان بابه، "المدركات الإسرائيلية لمسألة اللاجئين"، في نصير عاروري (محرر)، اللاجئين الفلسطينيين: حق العودة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 132-133.
- ³⁹ قمة كامب ديفيد 2000، الدراسات الفلسطينية، العدد 43، صيف 2000، ص 226.
- ⁴⁰ انظر: الدراسات الفلسطينية، العدد 46/45، شتاء/ربيع 2001، ص 162-164.
- ⁴¹ الدراسات الفلسطينية، العدد 56، خريف 2003، ص 164-165.
- ⁴² المرجع نفسه، ص 165.
- ⁴³ المرجع نفسه، ص 164.
- ⁴⁴ المرجع نفسه، ص 166.
- ⁴⁵ الدراسات الفلسطينية، العدد 46/45، شتاء/ربيع 2001، ص 164.
- ⁴⁶ الدراسات الفلسطينية، العدد 57، شتاء 2004، ص 174.
- ⁴⁷ النهار، 2005/3/2.
- ⁴⁸ جريدة القدس العربي، لندن، 2005/7/23.
- ⁴⁹ جريدة الحياة الجديدة، فلسطين، 2005/3/7.
- ⁵⁰ جريدة البيان، الإمارات، 2005/7/11.
- ⁵¹ مجلة فلسطين المسلمة، بيروت، 2005/11/1.
- ⁵² موقع إسلام أون لاين، انظر:
- <http://www.islamonline.net/arabic/doc/2006/05/article07.shtml>
- ⁵³ لكس تاكنبرغ، مرجع سابق، ص 195.
- ⁵⁴ الدراسات الفلسطينية، العدد 51، صيف 2002، ص 187.
- ⁵⁵ محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 442.
- ⁵⁶ فلسطينيو لبنان في السياسة والقوانين اللبنانية، مكتب الإحصاء والتوثيق - مركز أجيال، بيروت، 2003، ص 31.
- ⁵⁷ استطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006/5/20.
- ⁵⁸ المرجع نفسه.



Conditions of the Palestinian Refugees in Lebanon

Edited By:

Dr. Mohsen M. Saleh

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الديموغرافية والقانونية والتعليمية والاجتماعية، كما يعرض مشاريع التسوية السياسية المتعلقة باللاجئين، وهناك فصل خاص حول مأساة مخيم نهر البارد.

وهو يُظهر أن الفلسطينيين يعانون من حرمانهم من عدد من الحقوق المدنية بحجة منع توطينهم. ولكن الحقيقة هي أن الفلسطينيين لا يرغبون أصلاً في التوطين، وإنما يرغبون بمعاملة إنسانية عادلة، غير مرتبطة بإعطائهم الجنسية، أو الحقوق السياسية الخاصة بأقرانهم اللبنانيين.

والكتاب موثق من الناحية العلمية، ويستعين بالكثير من الجداول والأرقام والإحصائيات التي تدعم الحقائق والمعلومات الواردة في النصوص.

ويأتي الكتاب في طبعة مزيدة ومنقحة بعد تحديث الكثير من محتوياته حسب الإحصائيات والمعلومات المتوفرة حتى أواخر سنة 2011.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

